

# أهمية التقنين السياحي في الرفع من المردودية الاقتصادية (منطقة الريف المغربي نموذجاً)

عبد المالك بوغابة  
(رئيس الجمعية المتوسطة للسياحة بالريف)  
الحسيمة - المملكة المغربية

مدينة تطوان شمال المغرب



من المتعارف عليه في إعداد وكتابة الدساتير أنها تضع الخطوط العريضة والركائز الأساسية لسياسية الدولة، كتحديد السلط و تعيين حدودها، و حقوق الأفراد و المجتمع بشكل عام، ومن الواضح كذلك أنها لا تنفرد بتفصيل الأنشطة العلمية و الثقافية، التي تدخل في نطاقها السياحة. وإن إغفال دساتير العالم عبر العصور للسياحة وإمكانيات إبرازها و دعمها من خلال دسترتها كان بسبب عدم تبلور هذا النشاط الإنساني مثل باقي العلوم الحضارية و التكنولوجية...

# حي شعبي بمدينة تطوان



الدولية للمنظمة العالمية للسياحة. من منظور التنمية المجالية وفي إطار المخططات الوطنية المغربية للتنمية المستدامة في المجال الترابي الوطني، وكذا من خلال مقارنة مختلف السياسات المؤطرة للتنمية المجالية بدءا من مشروع التقسيم الجهوي الجديد، والتصميم الجهوي لإعداد التراب الوطني لسنة 2001 ، والتقسيم الجغرافي للخريطة السياحية التي تمخضت عن المناظرة الوطنية للسياحة بمراكش ديسمبر 2010 . يتضح أن هناك مفارقات

إذا كانت السياحة تحظى باهتمام **بعض المنظمات الدولية**، و تتبناها جهات رئيسية في العالم، مثل الأمم المتحدة، فإنه من الأولى للدول العربية أن تحتوي دساترها على نصوص تخص السياحة. **وكنا نأمل في الدستور المغربي الجديد (كأول نموذج للإصلاح الدستوري في البلدان العربية) والذي صوت عليه الشعب المغربي بنعم يوم فاتح يوليوز 2011، أن يشير إلى السياحة في بعض مضامين فصوله، باعتبارها حق من حقوق الإنسان الواردة في المواثيق**



## مدينة الشاون



## مدينة طنجة



## الميناء الترفيهي بالحسيمة



من الريف الأوسط الكبير، باعتباره كتلة مجالية ووحدة منسجمة ذات آفاق تنموية واعدة نظرا لما تتوفر عليه من إمكانات ومؤهلات تنموية والتي يعززها البعد المتوسطي لمختلف الأنشطة الاقتصادية بفضل الموقع الجيوستراتيجي وكذا مكونات هذا المجال وقواسمها المشتركة الثقافية، الحضارية، والتاريخية بين كل مناطقه. فالخصوصيات والمؤهلات السياحية والموارد الطبيعية والبشرية المتمثلة في المجمعات السياحية الساحلية

وتناقضات حاصلة في الضوابط والمعايير التي تم توظيفها في كل التقطيعات الترابية في مختلف المقاربات، والتي لا تنسجم اقتصاديا واجتماعيا وتاريخيا مع المفهوم الحقيقي للجهات، فمثلا المجال الريفي المتوسطي عند جل الدارسين يتحدد في كل الشريط الساحلي لشمال المغرب، كما يحدده البعض ما بين مدينة طنجة غربا ونهر ملوية شرقا. ولكن ما لا يجب أن يغيب عن أذهاننا بأن الريف المتوسطي هو جزء لا يتجزأ

مدينة طنجة



منتجع قرب مدينة تاونات



والجبلية، التي تعتبر تراثا وموروثا ثقافيا وتاريخيا وايكولوجيا و معماريا .... يميز هذا المجال الجغرافي عن غيره. وهذا ما يتبين من خلال تحديد المناطق المنسجمة في إطار الميثاق الوطني لإعداد التراب الذي تم تحديد الريف من خلاله كوحدة مجالية منسجمة يوحدتها الطابع المتوسطي، بالإضافة إلى كل هذا فالمخططات السياحية جعلت من الريف مجالا واحدا للتدخلات التنموية السياحية وذلك بسبب التناغم الحاصل بين مؤهلاتها الطبيعية والبشرية.

فلاستثمارات السياحية بالخصوص التي نفذت ما بين الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي والتي ضمت مشاريع سياحية ضخمة أهمها: فندق الريف بالناظور ، المركب السياحي كيمادو وفندق محمد الخامس بالحسيمة ، فندق تدغين بكتامة ، فندق برادور بشفشاون و المحطة السياحية ريستكا، سمير بتطوان، التابعون لمجموعة شركة المغرب السياحي آنذاك ، وهذا دليل على أن منطقة شمال الريف إلى عهد ليس ببعيد كانت وحدة متكاملة اقتصاديا

## كورنيش مدينة الناظور شمال المغرب



نافورة بمدينة  
الشاون شمال  
المغرب



أحد الأضرحة الدينية





رئيس جمعية الريف  
للسياحة الأستاذ عبد  
المالك بغاية

وبمثابة جهة متكاملة. أما الخريطة الجغرافية للسياحة المغربية التي ركزت على ثمان جهات أي وكالات التنمية السياحية الجهوية بالإضافة إلى هيئة مركزية عليا، هي التي ستلعب دور المخاطب الوحيد في كل ما يتعلق بالسياحة والاستثمار السياحي ، على مدى أهمية المقاربة المجالية في تحقيق التنمية السياحية الجهوية ، باعتبارها فرع حديث من فروع الجغرافية البشرية التي تهتم بدراسة التوزيع المكاني للظواهر السياحية. فأحيانا المجال الجغرافي لا يعني بالضرورة الجهة الاقتصادية العميقة لما يعترها من نقائص هيكلية. ومن أجل الاستفادة من أخطاء الماضي ، يستوجب وضع مخططات لإعداد آفاق واعدة للتنمية السياحية المستدامة للريف، وذلك في إطار المنظور الجديد لقانون الجهة الذي سيمنح صلاحيات دستورية واسعة بما فيها رفع كافة أشكال الوصاية المركزية على الجهات ، وضمان حقوقها في تقرير



منطقة الريف  
شمال المغرب

ميناء طنجة



للفدراليات المهنية والمجالس الجهوية للسياحة.

ومن منظور بعض الجمعيات المدنية المهمة بقطاع السياحة بالريف التي تؤكد على الطابع المتوسطي للجهة وعلى ضرورة توحيد وتنسيق كافة المخططات والرؤية التنموية لقطاع السياحة في الريف على امتداد ساحله المتوسطي ومجاله الجبلي المتنوع. وفي هذا الصدد نظمت الجمعيات المدنية

وتنفيذ مختلف مشاريعها التنموية في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وفق مقاربات جهوية منسجمة للتنمية. وكذلك إحداث مؤسسات جهوية متطابقة وخاضعة لتقسيم موحد، وتجاوز العمل بالنظام الحالي المتعلق ببعض المصالح الخارجية والمؤسسات المركزية القائمة على مقارنة كل قطاع لجهويته الخاصة التي لا توافق نظام الجهات المعمول به كما هو الحال على سبيل المثال لا الحصر بالنسبة للهياكل التنظيمية

سد بجوار مدينة تاونات شمال المغرب



## قرية ريفية



العاملة في مجال السياحة بالحسيمة  
الملتقى السياحي الثاني في ماي 2010  
تحت شعار: " المنتج المحلي والتنمية  
السياحية الجهوية المستدامة " الذي أطره  
مجموعة من الأكاديميين وأساتذة باحثين  
من مختلف الدول، حيث ركزت جل  
مداخلاتهم على ضرورة رسم آفاق  
لجهوية موسعة ، ستكون بمثابة مدخل  
وخرائطة طريق لضمان التنمية السياحية  
المستدامة والمسؤولة بجهة الريف ، عبر  
إشراك الساكنة المحلية ، و إعادة النظر  
في التدبير المستدام للأنظمة  
الإيكولوجية...وكذا السياحة المستدامة  
المبنية على الجيل الجديد. وتفعيل التنمية  
المجالية في قطاع السياحة ، و تسريع  
وتيرة إنجاز المشاريع السياحية ،  
و ضمان تسويق محكم للمنتوج السياحي  
بالمنطقة وجعله حاضرا وبقوة في السوق  
السياحية الوطنية والدولية لأجل تنشيط  
الاقتصاد والدفع بعجلة التنمية بالجهة من  
خلال خلق مناصب شغل مباشرة وغير  
مباشرة لشباب المنطقة .